

تجربة سلطنة عمان في المشروع الوطني " الإرشاد الزواجي "

ورقة عمل مقدمة لندوة التماسك الأسري الخامسة

١٧ - ١٨ / ٨ / ٢٠١٦ م صلاة - سلطنة
عمان

إعداد

عدنان بن مصطفى الفارسي

دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية

المديرية العامة للتنمية الأسرية

مقدمة:

إيماننا من وزارة التنمية الإجتماعية بأهمية بناء الأسرة على أسس صحيحة ومتينة ، وأهمية تمكين الشباب المقبلين على الزواج ليصبحوا قادرين على بناء أسرة سعيدة ومستقرة للمحافظة على تماسكها واستقرارها ، يأتي هذا المشروع الوطني ليعسلط الضوء على أهم الجوانب الدينية والنفسية والاجتماعية والصحية والقانونية بهدف حماية كيان الأسرة .

إذ لا شك في أن الإنسان بحاجة إلى الأسرة المتماسكة في مراحل عمره جميعا، فالطفل لا بد له من النشأة في أسرته، وإلا نما مبتور العواطف شاذ السلوك، وكذلك يحتاج الإنسان إلى الأسرة شابا ورجلا وكهلا؛ فهو لا يجد أنسه وسعادته في غيرها، بل لا ترضى فطرته بديلا عنها، فيظل مفتقرا أبدا إلى حماها، متعطشا إلى عواطفها ومشاعرها، فالمشاعر والعواطف التي تنمو في جو الأسرة نعمة ورحمة تقي التعاسة والشقاء، ويجعلها فضلا من الله كالطيبات من الماء والغذاء يقول الحق تبارك وتعالى (وَاللّٰهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحَدِّهِمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ) (سورة النحل: ٧٢) .

ومع التغيرات المتنوعة التي تشهدها المجتمعات على اختلاف أنواعها، ظهرت العديد من المشكلات التي امتدت لتؤثر على التماسك الاجتماعي، بدءاً من الفرد ومروراً بالأسرة وما يترتب على ذلك من تأثير على المجتمع ككل، الأمر الذي أدى إلى اختلال في التوازن الطبيعي للحياة الاجتماعية والتأثير على قيام الأنظمة الاجتماعية لدورها المتوقع.

وقد أصبحت المشكلات الاجتماعية عامة والأسرية بشكل خاص في تزايد مستمر بحكم التغيرات المجتمعية العالمية وزيادة الانفتاح واستخدام خاطئ للتكنولوجيا على نطاق واسع وبين جميع فئات المجتمع، كما أن مشكلة الطلاق في المجتمع وهي المعضلة الكبرى في مسيرة الحياة الأسرية في تزايد مستمر أيضا إذا ما نظرنا للخمس سنوات من ٢٠١٠ م - ٢٠١٥ م، حيث بلغت عدد وثائق الزواج الجديدة المسجلة في دوائر الكاتب بالعدل في عام ٢٠١٠ م (٢٠٨٢٠) وثيقة بينما بلغت وثائق الطلاق في نفس العام (٢٧٣٦) أي ما نسبته ١٣,١ %، أما في عام ٢٠١١ م فقد بلغت وثائق الزواج (٢٦٥٤٤) وثيقة والطلاق (٣٨٠٥) وثيقة في نفس العام أي ما نسبته ١٤,٣ %، ثم انخفضت في عام ٢٠١٢ م لتصل ما نسبته ١١,٩ % ثم عادت وارتفعت في عامي ٢٠١٣ م و ٢٠١٤ م ما نسبته ١٢,٤ % - ١٢,٨ %.

في جميع الأحوال تبقى هذه الأرقام والنسب المئوية مؤثرة على الفرد والأسرة والمجتمع، الأمر الذي يدعو إلى حاجة المجتمع إلى الإرشاد الزواجي و الأسري بكل أنواعه وأشكاله.

جدول يبين عدد وثائق الزواج والطلاق الجديدة في كل عام من ٢٠١٠ - ٢٠١٤ م

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
وثائق الزواج	٢٠٨٢٠	٢٦٥٤٤	٢٩٨٤٠	٢٨٥١٥	٢٨١٥٢	٢٥٦٥٩
وثائق الطلاق	٢٧٣٦	٣٨٠٥	٣٥٧٠	٣٥٥٠	٣٦٢٢	٣٦١٩
النسبة للإجمالي	١٣,١ %	١٤,٣ %	١١,٩ %	١٢,٤ %	١٢,٨ %	١٤,١ %

إحصاءات وزارة العدل السنوية (٢٠١٠ - ٢٠١٥ م)

إلى جانب الطلاق أيضا نرى مشكلات أخرى بدت تطفو على السطح في فترة كان الحديث عنها يعتبر عارا وخروجاً عن القيم والآداب العامة كمشكلة عضل النساء التي بلغت عددها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ما يزيد عن ٦٠ حالة تطلب توفير الحماية اللازمة لها وفق إحصاءات دائرة الحماية الأسرية بخلاف الحالات الأخرى التي لم تحال للدائرة، وحالات الإساءة للطفل التي بلغت خلال العامين السابقين ما يقارب من ٥٥ حالة تطلب حمايتها، وغيرها من المشكلات الأخرى.

ونتيجة لما وصلت إليه الأسر من مشكلات باتت تخرج عن نطاقها الضيق وتصل بتفاصيلها إلى المؤسسات الرسمية للتدخل فيها قانونياً أو اجتماعياً ونفسياً، أصبح من الضروري وجود مؤسسات معنية بالأسرة لتساعدها على معالجة مشكلاتها والوصول بها إلى الاستقرار الذي تنشده، بل وأصبح من الضروري وجود برنامج وطني من منطلق الوقاية خير من العلاج يعمل على تأهيل المقبلين على الزواج من الجنسين تهيئة لهم للحياة الزوجية بكل مسؤولياتها وتفاصيلها.

حيث يلاحظ من خلال الحالات التي ترد للوزارة للحصول على الخدمات الإرشادية بأن عدداً كبيراً من حالات الطلاق تنحصر في السنوات الأولى من الحياة الزوجية ، وهذا ما أشارت إليه مؤشرات التعداد العام للسكان في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ م ، حيث بلغت نسبة المطلقين ما بين المرحلة العمرية (٢٠ - ٢٤) ١٠% للفترتين المذكورتين و للمرحلة العمرية (٢٥ - ٢٩) ٢٢,٨% مقارنة بالمراحل العمرية اللاحقة الممتدة حتى عمر (٨٠) عاماً وأكثر.

كما أشارت دراسة أجرتها الوزارة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس في عام ٢٠١٥ م حول واقع الطلاق في سلطنة عمان بأن النسبة الأكبر من حالات الطلاق تقع لمن هن من عمر (١٥ - ١٩) عاماً بنسبة ٣٨,٥ تليها المرحلة العمرية (٢٠ - ٢٤) عاماً بنسبة ٢٧,٥ ، وبالتالي تعتبر هذه الفترات العمرية من فترات الزواج الأولى التي لا تتجاوز الخمس سنوات في أغلب الأحيان.

المراجع :

- (١) البرنامج الوطني لتأهيل المقبلين على الزواج ، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.
- (٢) التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعامي ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ م.
- (٣) السدحان، عبد الله، ٢٠٠٤، دليل الإرشاد الأسري الهاتفي (الجزء الأول)، مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج ، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- (٤) القرآن الكريم.

٥) المرشد في توجيه المقبلين على الزواج ، مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج.

٦) اليابس، عبد الله عبد الرحمن، (٢٠١١)، الممارسة المهنية لمهارات الإنصات وطرح الأسئلة ورضا العملاء عنها في الاستشارات الأسرية الهاتفي، رسالة ماجستير، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧) -إحصاءات دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية للأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ م، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان .

٨) إحصاءات وزارة العدل للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠١٥ م).

٩) -أبو المعاطي، ماهر، (٢٠٠٩) (الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة ، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

١٠) -أبو عباة صالح، نيازي عبد المجيد، (٢٠٠٠)، الإرشاد النفسي والاجتماعي، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١١) -دراسة واقع الطلاق في المجتمع العماني ، دراسة ميدانية ٢٠١٥ م، وزارة التنمية الاجتماعية وجامعة السلطان قابوس.